

## حكومة الدببية أمام تحدي نيل الثقة في البرلمان

رئيس حكومة الوحدة الوطنية في تجاوز اختبار نيل الثقة بنجاح وفقا لمراقبين. وقال عقيلة صالح الجمعة إن "جلسة منح الثقة ستكون في المقر الرسمي (في سرت) وهي مدينة خالية من الميليشيات ويمكن للجميع الوصول إليها، لكن إذا تعذر ذلك فإن الجلسة ستكون في طريق". وأضاف صالح في مؤتمر صحافي مع وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة "نحن نتمنى أن تحظى الحكومة بالثقة. وهي حكومة أردنا أن تكون مصغرة ومكونة من ذوي الكفاءة. وإذا فشل ذلك فإن الأمم المتحدة وضعت آلية أخرى من أجل منح الثقة للحكومة. على رئيس الحكومة مراعاة الكفاءة والنزاهة عند اختيار الوزراء".

وأمام الدببية مهلة حتى 19 مارس للحصول على ثقة مجلس النواب، قبل أن يبدأ المهمة الصعبة المتمثلة في توحيد المؤسسات وقيادة المرحلة الانتقالية حتى الانتخابات في 24 ديسمبر.



عقيلة صالح  
جلسة منح الثقة  
للحكومة ستكون  
في مقر البرلمان بطبرق

وواجه الدببية خلال مسار تشكيل الحكومة عقبات كثيرة، يبقى أبرزها "المحاصصة القبلية" التي يتمسك بها المسؤولون في الأقاليم التاريخية الثلاثة لليبيا، ومحاولات العديد من الوجوه الموجودة حاليا في المشهد السياسي لإيجاد مكان لها في حكومة الوحدة الوطنية.

وأثارت تلك العقبات مخاوف من أن يقع تدوير الوجوه السياسية الحالية في فرقة الحكومة، وهو ما دفع 72 شخصية من نشطاء وكذلك شخصيات سياسية إلى دعوة الدببية لضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية بعيدا عن المحاصصة القبلية والجهوية، وعن إعادة تدوير شخصيات سبق لها أن شاركت في حكومات سابقة.

وبدا الدببية وكأنه يستجيب لتلك الدعوات حيث شدد على أنه سيراعي "التوزيع العادل بين المناطق الثلاث للبلاد شرقا وغربا وجنوبا" في التشكيلة الحكومية، موضحا "استلطنا أكثر من 3 آلاف سيرة ذاتية لمرشحين، ووفقنا في الإطلاع على 2300 منها".

تونس - أعلن رئيس الحكومة الليبية المؤقتة عبد الحميد الدببية مساء الخميس، أنه عرض على البرلمان "هيكيلية" حكومته في خطوة تجعل الكرة في ملعب مجلس النواب، المنقسم على نفسه والمطالب بتحديد جلسة موحدة لأعضائه من أجل تزكية حكومة الدببية.

وقال رئيس حكومة الوحدة الوطنية في مؤتمر صحافي عقده في العاصمة طرابلس، "أرسلنا إلى رئاسة مجلس النواب (البرلمان) مقترح هيكيلية وتصوير عمل حكومة الوحدة الوطنية ومعايير اختيار تشكيلها".

ولكن الدببية لم يقدم أسماء أو عدد الوزارات في حكومته، إلا أنه أكد أنه سيعلن عنها في جلسة منح الثقة التي سيعدها البرلمان لاحقا.

وطالب رئيس حكومة الوحدة الوطنية من البرلمان سرعة اعتماد الحكومة ومنحها الثقة قائلا "نأمل من مجلس النواب الوقوف معنا في اعتماد الحكومة ومنحها الثقة في وقت قريب (...)، أنا مستعد للذهاب إلى أي مدينة في ليبيا لتقديم حكومي".

ويرى مراقبون أن الدببية يواجه الآن اختبار نيل الثقة ببارجية نسبية، خاصة أن البرلمان قد يفقد دوره في حال عدم تزكية الحكومة الجديدة، حيث من المفترض أن يمنح ملتقى الحوار السياسي المكون من 75 شخصية الثقة للحكومة في حال فشل البرلمان.

والبرلمان يعرف انقسامات ما جعل الغموض يكتنف مصير ومكان عقد جلسة تزكية الحكومة، حيث دعا رئيس المجلس النيابي عقيلة صالح إلى عقد جلسة منح الثقة للحكومة في مدينة سرت، بينما يرى البرلمان الموازي (يتألف من نواب انشقوا خلال حملة الجيش لاستعادة العاصمة، ومقره طرابلس) أن صيرانية غربي البلاد مؤهلة لاحتضان هذه الجلسة.

ولوح الدببية في وقت سابق باللجوء إلى ملتقى الحوار السياسي لنيل حكومته الثقة، في ظل الانقسامات التي تعصف بالبرلمان.

ووفق اتفاق ملتقى الحوار السياسي الليبي، فإن الدببية يقدم تشكيلته الوزارية لمجلس النواب لمنحها الثقة، وفي حال فشل البرلمان في ذلك يؤول الأمر إلى ملتقى الحوار السياسي.

وكان نائبا قد أعلنوا الأربعاء دعمهم "دون قيد أو شرط" للدببية من أصل 200 نائب، يوجد منهم فعليا 170 في الوقت الراهن، ما يزيد من فرص

## حركة النهضة تنظم مسيرة ترفضها قيادات داخلية وشركاء في الحكم

مخاوف من السقوط في مربع العنف مع دعوة أحزاب أخرى للتظاهر



نقل الأزمة إلى الشارع

ورفض المشاركة في هذه المسيرة التي تأتي في وقت تمر فيه تونس بأسوأ أزماتها، لم يقتصر على قيادات داخلية فحسب، بل العديد من الأحزاب التي تعد شريكة للنهضة في الحكم عبرت عن رفضها للنزول إلى الشارع.

وأعلن ائتلاف الكرامة المقرب من النهضة في بيان رسمي أنه غير معني بالخروج، داعيا أنصاره إلى عدم التجاوب مع تلك الدعوة.

واعتبر الحزب أن الظاهرة هي "انقلاب النهضة على توافقاتها وانتقاء الغاية الأصلية للمظاهرة"، مشيرا إلى أن "النهضة لا تسعى من خلال هذا الحراك إلا إلى فرض شروط التفاوض مع المنظومة في الشارع، من أجل تسويات وتوافقات معينة لا علاقة لها بشعارات الدفاع عن الشرعية والحكمة الدستورية".

ومن جهته أفاد الناطق الرسمي باسم قلب تونس محمد الصادق جينون في تصريح لـ "العرب"، "أن الحزب لن يشارك في هذه المسيرات، باعتبار الوضع الصحي الذي تمر به البلاد نبعنا لانتشار فايروس كورونا، فضلا عن كون الحوار يقع في مؤسسات الدولة".

وأضاف جينون "حق التظاهر مكفول دستوريا والنهضة هي من تقدر موقفها السياسي، لكن تونس ستكون مكثفة للدفاع عن المؤسسات باعتماد الحوار كآلية لحل الخلافات السياسية وإيجاد الحلول".

وحول رفض عدد كبير من قيادات النهضة وحلفاء الحكم، النزول إلى الشارع، اعتبر القيادي النهضوي "أنها مقاربات مختلفة وكل طرف يتبنى تقديره الخاص، وبالنسبة لشركاننا وخصوصا ائتلاف الكرامة، هناك مشكلة تفاهات أخرى لم تمر في البرلمان".

وتابع "نحن نؤكد خطورة نقل الخلافات السياسية إلى الشارع، ولكن هذه المسيرة تهدف إلى توحيد التونسيين ولن نرفع فيها شعارات خاصة، بل شعارات وطنية تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية".

وترفض قيادات بارزة في النهضة تنظيم المسيرة، ما يعكس حدة الخلافات داخل الحزب، والإرتباك الحاصل في كيفية اتخاذ القرارات من عدمها.

وأكد القيادي والنائب عن حركة النهضة سمير ديلو، أنه لن يشارك في المسيرة التي دعا إليها الحزب، على الرغم من "احترامه" لقرار مجلس شوري الحزب.

بدوره، أعلن القيادي السابق لحركة النهضة لطفي زيتون في تدوينة له، عن عدم موافقته على تنظيم حزبه السابق لمظاهرة مؤيدة للحكومة السبت.

وعلق زيتون بالقول إن "الشرعية ومؤسساتها تدافع عنها مؤسسات الدولة المكلفة بالحماية والمحترمة للعنف"، محيلا إلى أن المسيرة خيار خاطئ وأن النزول إلى الشارع ليس حلا.

وبالتوازي مع المسيرة التي دعت إليها النهضة، ستكون هناك تحركات احتجاجية يقودها من جهة حزب العمال اليساري الذي دعا في بيان ليل الخميس أنصاره و"عموم التونسيين" إلى التظاهر، ومن جهة أخرى للحزب الدستوري الحر بقيادة عبير موسى.

وتطرح دعوات اللجوء إلى الشارع كمسرح لفرض النزاعات السياسية والاستعراض الشعبي، مدى وعي الفاعلين السياسيين بخطورة السيناريو لما يحمله من رسائل للاحتراب.

وتتناقض آراء قيادات حركة النهضة بين حتمية اللجوء إلى الحوار كآلية سلمية وديمقراطية لفرض النزاعات والخلافات، والنزول إلى الشارع بكل ما يحمله من منزلقات التصادم والصراع.

وأفاد المتحدث باسم الحركة فتيحي العيادي "أن التظاهر في الشارع ليس هو الحل، ولكن قد يساعد على إيجاد الحل، نحن لا نريد أن نتصادم مع أي طرف، والحل الأسلم هو الانتصار للحوار".

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "إذا حدث التصادم في الشارع سييسال عن ذلك الطرف المتسبب فيه، وكل من يريد استهدافنا يتحمل مسؤوليته".

وفي سؤاله عن دوافع نزول (النهضة) التي تمثل أهم ركائز الحزام السياسي للحكومة إلى الشارع، قال العيادي "الشارع معروف للأحزاب المعارضة، ولكن الحديث الآن لم يعد سياسيا".

وأصلحت حركة النهضة الإسلامية في تونس، الجمعة، حشد أنصارها تمهيدا لمسيرة مقررة اليوم السبت، تأتي في سياق مشحون تعرفه تونس في ظل أزمة سياسية عاصفة تعرفها البلاد، بعد رفض الرئيس قيس سعيد التعديل الوزاري الذي أجراه، مؤخرا، رئيس الحكومة هشام المشيشي.

خالد هدي

تونس - تنظم حركة النهضة الإسلامية في تونس السبت مسيرة بزرية "الدفاع عن الشرعية" و"مكاسب الثورة"، وذلك وسط انسداد سياسي تعيشه تونس بسبب التعديل الوزاري الأخير الذي أجراه رئيس الحكومة هشام المشيشي. وأحدثت هذه المسيرة شرخا جديدا داخل حركة النهضة، حيث رفضت قيادات بارزة المشاركة فيها، وهو الموقف نفسه الذي يتبناه شركاء الحركة الإسلامية في الحكم على غرار حزب قلب تونس وائتلاف الكرامة.

وأكد رئيس النهضة راشد الغنوشي الذي يرأس أيضا البرلمان في تدوينة عبر صفحته على فيسبوك، عزم الحركة على النزول للشارع، قائلا "حرية التظاهر مكفولة لكل التونسيين، ومن دافعوا على احتجاجات الحرق (في إشارة لاحتجاجات شعبية انطلقت في منتصف يناير) ينكرون على النهضة اليوم التظاهر السلمي، لا تراجع عن مسيرة 27 فبراير".



فتحي العيادي  
التظاهر في الشارع  
ليس هو الحل ولكن قد  
يساعد على إيجاد الحل  
الصادق جينون  
لن نشارك في مسيرة  
النهضة، والحوار يكون  
في مؤسسات الدولة

وتأتي دعوة النهضة إلى التظاهر في وقت بلغت فيه الأزمة السياسية طريقا مسودا، مع رفض الرئيس قيس سعيد أداء الوزراء الجسد في حكومة هشام المشيشي اليمين الدستورية، وتحفظه على جميع مبادرات الحوار السياسي لحل الأزمة التي تقدمت بها منظمات وطنية وأحزاب.

## الحكومة المغربية تسعى للحد من العزوف الانتخابي لإنجاح الاستحقاقات المقبلة

محمد ماموني العلوي

الرباط - دفعت ظاهرة العزوف الانتخابي التي تترك الحكومة والأحزاب السياسية في المغرب، هؤلاء إلى محاولة إيجاد الحلول الكفيلة بتوسيع المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية، مع اقتراب موعد الانتخابات العامة المقررة في أكتوبر المقبل.

وشدد وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت، في معرض رده على تدخلات النواب خلال مناقشة مشاريع القوانين الانتخابية بلجنة الداخلية والجماعات القروية والسكنى وسياسة المدينة بمجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان المغربي)، على أن "التحديات المطروحة في هاته الاستحقاقات، تتمثل في كيفية تعزيز انخراط المواطنين في العملية الانتخابية، وإثبات جميعا لدينا نفس الهدف هو انخراط المواطنين في هاته العملية".

ويرى مراقبون أنه للحد من ظاهرة العزوف السياسي، يتوجب على الأحزاب الائتلافية لحاجيات المواطن المغربي الأساسية، عوضا عن التفرغ للتحديات السياسية.



عزم على إنجاز الانتخابات المقبلة

## تظاهرات حاشدة في الجزائر تطالب بالتغيير

وطالب المتظاهرون بإقالة رئيس مجلس الأمة صالح قوجيل البالغ من العمر 90 عاما معتبرينه مجرد "اسم تلقى السلطة في ماقضاه من سنوات في الممارسة السياسية في حين أنه لا يمكن أن يفهم الشارع الجديد ولا تفكيره ولا نمط رؤيته لمستقبل البلاد".

وعلى عكس مظاهرات 22 فبراير التي خرج إليها الجزائريون قبل أيام بمناسبة الذكرى الثانية للحراك الشعبي، لم تشهد مسيرة الجمعة حضور المكثف لرجال الشرطة، وانكفوا بتأمين المسيرات، في حين لم تغلق مداخل العاصمة كما جرت العادة في أيام الحراك.

وينقسم الشارع الجزائري بين مؤيد لعودة الحراك ومن يعتبر أنه لم يبق من الثورة السلمية ما يمكن المواصلة فيه.

ويقول إسلام 25 (عاما) "صبحت مطالب الشارع راديكالية ودخلت في الحراك أفكار أصحاب المصالح الشخصية ومن يرغب في تمرير الأيدولوجيات، لذلك أنا انسحب منه ولا أرى جدوى من العودة إليه مجددا".

في حين يعتبر عمر (23 عاما)، أن الحراك "هو نفسه والشارع سيتمسك بالخيار السلمي والتظاهر الذي يكفله الدستور حتى تتحقق المطالب لأن 22 فبراير 2019 أقال بوتفليقة ولكنه لم يحقق بعد مطلب تخية جميع رجالات الخلو".

وتستمر التظاهرات في العديد من المناطق بالجزائر خصوصا في بجاية ومنطقة القبائل (شمال شرق) ووهران (شمال غرب) حيث اعتقل الناشط مرديين "توبن المزور التي به العسكر، لا توجد شرعية".

الجزائر - تظاهر الجمعة آلاف الجزائريين في عدد من الشوارع الكبرى بالعاصمة منادين بالتغيير ورافعين شعارات مناهضة للسلطة الجديدة بقيادة الرئيس عبد المجيد تبون حيث ردد هؤلاء "الشعب يريد الاستقلال".

ويرى مراقبون أن تظاهرات الجمعة تنبئ بعودة المسيرات الأسبوعية للحراك الشعبي الذي انطلق في العام 2019 ونجح في إطاحة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة الذي حاول الترشح لعهدة رئاسية خامسة.

ولكن الحراك توقف مدة سنة بسبب إجراءات التصدي لجائحة كورونا التي فرضتها السلطات قبل أن يعود نشطاء الحراك إلى الشارع منذ أيام في محاولة لاستعادة الزخم تزامنا مع اتخاذ الرئيس عبد المجيد تبون إجراءات تستهدف تنفيذ أجندة سلطته.

ويبدو أن الجزائريين رفضوا هذه الإجراءات مع استمرار الدعوات للتعنية والتظاهر ضد السلطة الحالية رغم استمرار منع التجمعات بسبب فايروس كورونا المستجد.

ويعتقد المتظاهرون في المسيرة الـ106 من عمر الحراك الشعبي أن التغيير الحقيقي لا يمكن في "تعديل دستوري لا يحظى بغالبية مؤيدة ولا بتعديل حكومي شكلي ولا بحل البرلمان" معتبرين تلك التحركات التي أقدمت عليها السلطة في البلاد مؤخرا غير كافية رافعين الشعارات المنادية بتخية كل بقايا نظام بوتفليقة.

ورد المتظاهرون الشعارات المطالبة برحيل الرئيس الحالي المنتخب، عبد المجيد تبون، واصفينه بـ "المعين"، مرددين "تبون المزور التي به العسكر، لا توجد شرعية".